ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة-(*)-

د. خلف رمضان محمد الجبوري
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

المستخلص

لم تأتِ ثورات الربيع العربي عن فراغ. بل جاءت كردة فعل طبيعية لمعاناة الشعوب العربية من اضطهاد حكامها .من تونس كانت الانطلاقة ثم انتقلت الى مصر وليبيا وسوريا واليمن، إن أي دولة تتكون من ثلاث عناصر هي الشعب، الإقليم، السلطة (الحكومة). عناصر الدولة تأثرت كثيرا بسبب ثورات الربيع العربي، تغييرات كبيرة حصلت على تلك العناصر، الإقليم تحول نحو التفكك، الشعب الذي كان واحداً موحداً تحول الى تكتلات عرقية أو طائفية أو أثنية. هذه الأطراف بدأت تتنافس للهيمنة على الحكم. وهكذا اندلعت نزاعات مسلحة دامية. وبعد أن كانت هذه الدول تخضع لسلطة واحدة قوية، اصبحت تتنازع سلطات وحكومات عديدة على السلطة.

Abstract

The Arab spring revolutions did not come from a vacuum. But as a natural reaction to the suffering of the Arab peoples from the persecution of their rulers, From Tunisia was the start and then moved to Egypt, Libya, Syria and Yemen,. any state consists of three elements thay are: region, and the government The elements of the ،people, state have been greatly affected by the Arab Spring revolutions, great changes have taken those elements, the region is turning towards disintegration,. The people who were one became into ethnic, sectarian or ethnic blocs. These parties began to compete for hegemony over government. Thus bloody armed conflicts broke out. After

(*) أستلم البحث في ٢٠١٨/٤/١١ *** قبل للنشر في ٢٠١٨/٥/١٧.

these powers were under one strong authority, many authorities and governments were in power.

المقدمة

في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٠ اندلعت الثورة في تونس بعد إقدام المواطن التونسي محمد بوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجاً على قيام شرطية تونسية بإهانته، فانطلقت المظاهرات الغاضبة ولم تتوقف حتى تمت الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي، ومن تونس انتقلت شرارة الثورة لتؤجج الشارع المصري ضد حكم الرئيس محمد حسني مبارك، حيث بدأت المطالبات بالإصلاح ثم سرعان ما تحولت الى المطالبة برحيل مبارك وتحقق للمصريين ما أرادوا، وبدأت حمى المطالبة بالتغيير تنتقل الى البلاد العربية الأخرى فكان التغيير في ليبيا ومن ثم اندلعت الاحتجاجات في سوريا وكانت نتائجها ولازالت كارثية. لقد اصطلح على ما حصل في البلاد العربية من ثورات واضطرابات بـ (الربيع العربي). غير إن النجاح لم يكن حليفا للثورات في كل الدول التي حصلت فيها، ففي وقت نجحت فيه الثورة في مصر وتونس وليبيا في تغيير أنظمة الحكم القائمة، لم يكن الأمر كذلك في اليمن وسوريا، إذ تحولت موجات الاحتجاجات الى صراع دموي (لازال مستمراً) في هذين البلدين وكما هو معلوم (وفقاً لقواعد القانون الدولي) إننا لكي نكون ازاء كيان يدعى (الدولة) ينبغي توافر ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في الشعب والإقليم والسلطة (الحكومة)، والتساؤل الذي يُثار هنا : ما وضع العناصر الثلاث للدولة في ظل الثورات التي اجتاحت بعض الدول العربية سواءً تلك الدول التي نجحت فيها الثورات في تغيير أنظمة الحكم القائمة أو تلك الدول التي أخفقت فيها الثورات في إسقاط انظمة الحكم؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا، وبناءً على ذلك سوف نقسم البحث الى ثلاثة مباحث سيكون الأول مخصصا لماهية الثورة وفي ثلاث مطالب سنتناول في الأول منها تعريف الثورة، أما المطلب الثاني فسيكون مخصصاً لتمييز الثورة عن ما يتصل بها أو يشتبه بها من مفاهيم، فيما سَنتناول في المطلب الثالث أواع الثورات، أما المبحث الثاني فسيكون لِماهية الربيع العربي، إذ سنبحث في المطلب الأول مفهوم الربيع العربي، ومن ثم سنتناول في المطلب الثاني العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي، أما في المطلب الثالث فسنتناول العوامل والأسباب الداخلية لهذه الثورات .. أما في المبحث الثالث فسيتم تسليط الضوء على الآثار التي أحدثتها الثورات في عناصر الدولة، حيث سيكون المطلب

الأول لبحث عنصر الشعب في ظل ثورات الربيع العربي أما الثاني فسيكون لعنصر الإقليم ومدى تأثره بهذه الثورات، أما المطلب الثالث فسيكون لعنصر السلطة (الحكومة) ومدى تأثره بهذه الثورات.

المبحث الأول

ماهية الثورة

أصبحت ظاهرة الثورة موضع اهتمام جل الباحثين في مجالي التاريخ والعلوم الإنسانية، الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداءً من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩،بوصفها انموذجاً تقليدياً للثورة، مُروراً بالثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وانتهاءً بالثورات التي حصلت في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وليبيا واليمن والتي أُصطلِح على تسميتها بثورات الربيع العربي. ومن خلال النظر إلى التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والتي أشرنا اليها آنفاً، نجد إنها تتضمن مجموعة من المفاهيم النظرية مثل مفهوم الثورة، وبالتأكيد فان هذا المفهوم بحاجة إلى مراجعة ومناقشة لدلالته وقيمته التحليلية[1]. وسنحاول في هذه المبحث توضيح المقصود بالثورة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وهذا ما سَنعمل عَليهِ في المطلب الأول، اما المطلب الثاني فسيكون مخصصاً لتمييز الثورة عن ما يتصل بها أو ما يشتبه بها من مفاهيم، فيما سنتناول في المطلب الثالث انواع الثورات وكما يأتي:

(١) أ. وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، الموقع:
http://wwwasharqalarabi.org.uk/markaz/d-2-105-2012.pdf
تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢٥.

المطلب الأول

تعريف الثورة

الفرع الأول: الثورة لغةً:

الثورة لغةً تعني الهيجان والوثوب والظهور والقلب والتعمير والكثرة قال تعالى (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ)[١] والثورة مأخوذة من الفعل (ثار(يثور ثورانا فهو ثائر، والمفعول مثور عليه، وثار الماء، فار ونبع بقوة وشدة، وثار البركان قذف الحمم والمواد المنصهرة من باطنه، وثار الشعب على الحاكم المستبد انتفض ووثبَ عليه، وثارَ مِن ظلم لَحقه هاج وأستطار من غَضبهِ[٢] وإن كلمة الثورة مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Revolutio) التي تعني الطفرة النوعية، والتحول الحاد لوجود تراكمات عديدة في المجتمع. وتقابل هذه الكلمة المصطلح الفرنسي (Revolution) التي تعني حركة فجائية وتغيراً فجائياً للأنظمة السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية في الدولة، أما في اللغة الانكليزية فيطلق على الثورة كما هو معلوم لفظة (Revolution)[٣].

الفرع الثاني : الثورة اصطلاحاً:

للثورة مفهومين أحدهما تقليدي قديم أما الآخر فهو حديث، إذ وضع الأول (التقليدي) مع انطلاق الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ويتلّخص المفهوم بقيام الشعب بقيادة النخب والطلائع من مثقفيه بتغيير نظام الحكم بالقوة، وقد طوّر الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال (البروليتاريا).[٤]، ويُشير بعض المفكرين الى ان مصطلح الثورة يستخدم للدلالة الى مسألتين: الأولى تتمثل في تغييرات جذرية وفجائية في الظروف الاجتماعية والسياسية عندما يتم تغيير حكم قائم بصورة

---

(١) سورة البقرة: الآية ٧١.

(٢) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بت، ص٣٨٥.

(٣) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية وأُسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٠١.

(٤) نوري عبداللطيف، قانون الدستوري. النظام الدستوري في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص١٢١.

فجائية واحيانا عنيفة بحكم آخر، اما الثانية فهي تغييرات ذات طابع جذري حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عندما نكون ازاء ثورة علمية او صناعية او زراعية[١]، ويجد كرين برنتين، ان مصطلح الثورة يثير القلق ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي، ويضيف ان الثورة هي عملية حركة ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي الى بنيان اجتماعي آخر[٢]، اما في الفقه العربي فلقد وردت عديد من التعريفات الفقهية والقانونية للثورة، ولعل من ابرز هذه التعاريف هو (إن الثورة هي تعديل جذري مفاجئ للبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة ويقوم بها الشعب او طائفة من ابناءه تؤيدها اغلبيته كي تعيد بناء المجتمع على اسس جديدة)[٣]، ونجد ان التعريف بحاجة الى مراجعة، فإذا كان القول يصح باعتبار الانتفاضة تتضمن تعديل جذري ومفاجئ في البنيان السياسي، فالأمر ليس كذلك في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي فكيف يكون التغيير مفاجئ بل هو بحاجة الى أمد ليس بالقليل ويذهب الدكتور محمود حلمي بأن الثورة لكي تقوم لابد ان يسبقها اعداد فكري يقوم به أشخاص، يمكن القول بأنهم صفوة المجتمع ويستطيعون التأثير في بقية افراد المجتمع، ولكي يستطيعوا النجاح في هذا التأثير لابد ان يكون هدفهم من القيام بالثورة لمصالح الشعب، ولمثل عليا يسعى الى تحقيقها[٤]" أما موسوعة علم الاجتماع فقد عرفت الثورة على أنها (التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وايدلوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وقد تكون

---

(١) جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي: رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات(الواقع وسيناريوهات المستقبل)، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية العدد ٤٠٦٨، في ٢٠١٣/٤/٢٠، للمزيد انظر الموقع:
www.ahewar.org.355286. تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/١٥.

(٢) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٥٨.

(٣) د. محمود حلمي، المبادئ الدستورية العامة، دار الثقافة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص٩٥.

(٤) د. محمود حلمي، مصدر سابق، ص٩٦.

فجائية سريعة او بطيئة تدريجية[١]، ويذهب خير الدين حسيب أن المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضاً الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية[٢]، ونجد من جانبنا أن الثورة (هي تحرك شعبي أو عسكري سلمياً كان أم غير سلمي، واسعاً او ضيقاً نطاقه يستهدف التغيير الشامل لنظام الحكم القائم وكذلك البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة).

المطلب الثاني

تمييز الثورة عن ما يشتبه بها من مفاهيم

قد يتداخل مفهوم الثورة مع غيره من المفاهيم كالانقلاب والانتفاضة والعصيان المدني، الأمر الذي يتطلب توضيحها وكما يأتي:

أولاً : تمييز الثورة عن الانقلاب:

الانقلاب ((حركة محدودة النطاق يقوم بها نفر قليل من الشعب بالاستناد الى القوى الحكومية القائمة بهدف الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين بها[٣] ويكون الانقلاب على نوعين احدهما الانقلاب العسكري الذي يقوده مجموعة من الأفراد العسكريين في الجيش النظامي للدولة، للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد خدمة لمصالحهم او لمصلحة قوى تؤيدهم وتساندهم [٤] أما الآخر فهو انقلاب حكومي يحصل من دون أي تدخل من قوة عسكرية لدعمه، ومن خلال اجراءات تتم داخل الحكومة من دون ان تكون هنالك مشاركة من فصائل الشعب ويقوم بمثل هكذا انقلاب القابض على السلطة والذي يعمد الى إلغاء

(١) شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي : قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٤٧.

(٢) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، ابريل ٢٠١١، ص٩.

(٣) ثروت بدوي، النظم السياسية، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤ ص٩٨.

(٤) د. عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٣،ص٨٠.

الدستور او ايقافه او تعديله، كما حدث في فرنسا عام ١٧٩٩ من خلال الانقلاب الذي قام به نابليون بونابرت سنة ١٧٩٩ ونابليون الثالث سنة ١٨٥١[١] ويذهب البعض من الفقهاء الى للتمييز بين الثورة والانقلاب من خلال النظر الى الطرف او الجهة التي تقوم بالحركة، فإذا كان الشعب هو صاحب هذه الحركة كنا امام ثورة،، أما ان كان صاحب الحركة هيئة معينة بالسلطة الحاكمة للاستئثار بالسلطة لنفسها كنا أمام انقلاب[٢]، فيما يذهب البعض الاخر من الفقه الى اعتماد الاهداف المتوخاة من وراء الحركة بوصفها معيار للتمييز، فاذا كانت الحركة تهدف الى إيجاد تغييرات جذرية في الأسس التي يقوم عليها المجتمع كنا أمام ثورة، أما مجرد التغيير في شخص الحاكم أو الحكومة من دون اجراء تغييرات جذرية في اسس المجتمع فإن هذه الحركة لا تعدو إلا ان تكون انقلاباً[٣] ويمكن القول ان الهدف النهائي للثورة يكون لصالح الجماعة بأسرها أو لصالح افراد المجتمع كافة[٤] في حين يهدف الانقلاب الى صالح الفرد او الجماعة التي قامت به عن طريق توليها مقاليد الحكم في الدولة، غير ان الثورة والانقلاب يتفقان في النتيجة النهائية على اسقاط الدستور القائم بالقدر الذي يتنافى مع اهدافهما[٥]. والأمثلة على الانقلابات كثيرة ولاسيما في امريكا اللاتينية والدول الافريقية وبعض الدول العربية والتي شهدت عبر تاريخها العشرات من الانقلابات[٦] .

---

(١) فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٢٤)، ١٩٧٩، ص٤٥٥.

(٢) د. حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٢، ص ١٢٤.

(٣) د. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٢٦.

(٤) د. ابراهيم عبدالعزيز شيحا، القانون الدستوري، تحليل النظام الدستوري المصري في ضوء المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٨٨.

(٥) د. محمد عبده امام، الوجيز في شرح القانون الدستوري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٩٨.

(٦) عصام علي الدبس، القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٦٦.

ثانياً : تمييز الثورة عن الانتفاضة: "تعرف الانتفاضة على انها (قيام جماعة كبيرة من الناس غالبا ما تكون شعبا بكامله أو اقليما، بشتى انواع الاحتجاجات من مظاهرات واعتصامات واضطرابات بغية تحقيق أهداف عامة غالبا ما تكون أهدافاً وطنية تحررية) ... ويجد البعض إن الانتفاضة هي (تحرك ثوري محكوم باختلال التوازن، مع قوة متسلطة أجنبية أو محلية، وهي تتراوح في طبيعتها التنظيمية بين الفعل العفوي الذي ينشأ نتيجة افتقاد الأطر التنظيمية الفاعلة والقادرة وبين الفعل المنظم)[١]، ونجد إن الانتفاضة يمكن عدّها تمرداً أو ثورة متى ما عمت المقاومة اجزاءً كبيرة من الدولة، واسست حكومة مسؤولة تفرض مؤسساتها وسلطاتها على الأقاليم المسيطر عليها، وتشيد هيئات ومؤسسات حكومية تعمل ضد الحكومة القائمة.

ثالثاً: تمييز الثورة عن العصيان: العصيان حركة تقوم بها فئة معينة من الاشخاص ضد الحكومة القائمة للمطالبة ببعض الحقوق او لرفع حيف معين، وقد تقوم بهذا العصيان محافظة معينة أو يكون العصيان على نطاق أضيق كعصيان بعض البحارة في ميناء معين للمطالبة بحقوقهم، او عصيان عمال معمل ما من أجل المطالبة ببعض الحقوق كإنقاص ساعات العمل أو المطالبة برفع الاجور... الخ ،أو قيام طائفة معينة ببعض الحقوق ورفع التمييز الطائفي والعنصري الذي يمارس بحقها، في حين أن الثورة لا تهدف الى تحقيق مطالب طائفية و مهنية معينة، وإنما تهدف الى إحداث تغييرات جوهرية تمس أُسس المجتمع وبنيانه وكيانه وتمس صميم المجتمع بالتغيير.

ويجد بادلفورد أن التمرد والعصيان المسلح والثورة والحرب الأهلية كلها أشكال ودرجات متفاوتة لشيء واحد بالأساس، وهو السعي لإحداث تغيير لما يسميه بأعراف وسياسات حكومة قائمة[٢].

---

(١) حلمي موسى، الانتفاضة الشعبية بين اشكال الكفاح وطرق النضال، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع :/http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/١٩.

(٢) د. محمود حلمي، مصدر سابق، ص٩٧.

المطلب الثالث

أنواع الثورة ومراحلها

الفرع الأول : انواع الثورات : يرى الكثيرون إن الثورات تُقسّم الى أنواع وطبقا لِأهدافها ومعايير اخرى وكما يأتي :

١. الثورة السياسية: وتسعى إلى تغيير الفئة الحاكمة دون أن يكون هدفها إحداث تغيير جذري وشامل في الأوضاع الاجتماعية، فالثورات السياسية تتضمن عمليات التغيير المفاجئة والجذرية والتي يقوم بها الشعب ضد النظام الحاكم والإدارة والتنظيم في المجتمعات تحت لواء بعض الجماعات والأفراد لإصلاح الفساد الإداري والقضاء على السلطات الحاكمة المستبدة، التي لا تتسم بالعدالة، وقد تسهم القوات المسلحة في دعم ومساندة هذه الثورات، ويكون لها دور بارز في نجاحها[١].

٢. الثورة البرجوازية: تعنى في الأساس بحل التناقض بين القوى الإنتاجية والنظام السياسي الإقطاعي أو شبه الإقطاعي والمهمة التاريخية للثورة البرجوازية هي التخلّص من العقبات أمام التطور الرأسمالي، فهي تترك أساس المجتمع البرجوازي دون تغيير، ولا تمس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ونجد من أبرز الثورات البرجوازية حرب الفلاحين في ألمانيا في القرن السادس عشر، والثورة اليابانية ١٨٦٧[٢].

٣. الثورة الاقتصادية: وهذه الثورة تسعى إلى إجراء تغييرات قوية في النظام الاقتصادي، ويُقصد بها التغيير الجذري في البناء الاقتصادي للمجتمعات والذي يُؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والملكيات بصورة جديدة بما تضمنه من تغيير للعلاقات والنظم المرتبطة بهذا البناء[٣].

٤. الثورة الاجتماعية: وهذه الثورة تتضمن تغيير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع، من خلال صعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدماً، بدلا عن النظام

---

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ١٩٧٩، ص٨٧٠.

(٢) السيد عبد الحميد المشوادى، ما هي الثورة وما هي أسباب قيامها، مقال منشور على الرابط http://www.shbabmisr.com / تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/٢٣.

(٣) شعبان الطاهر الأسود، مصدر سابق ص٥٥.

القديم ، وللثورة الاجتماعية أبعادها الشاملة المتكاملة، التي تنعكس على مختلف نواحي النشاط والعلاقات بين البشر بدءاً من علاقات الإنتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، وتنزع السلطة من يد طبقة وتحلّ محلها طبقات ونخب صاعدة[١].

٥. الثورة الاشتراكية: ويعبر هذا النوع من الثورة عن التحول الجذري للمجتمع الذي يمر بالانتقال الكامل من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتتميز بتحطيم علاقات الإنتاج التي تتسم بالتسلط والقهر، القائمة على الملكية الخاصة وهي تسعى إلى تقويض جهاز الدولة البرجوازية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا[٢].

الفرع الثاني: مراحل الثورة: غالباً ما تمر الثورات بمراحل مختلفة لكن هذه المراحل لا تكون مشتركة في جميع أنواع الثورات، فلكل ثورة ظروفها المحيطة والخاصة بها.، ويُمكن إجمال أهم مراحل الثورة على وفق الآتي[٣]:

المرحلة الأولى: وتتميز بالآمال الفوضوية والعشوائية، وفيها يلتف الثوريون خلف الشعارات والآمال العريضة، وهذه المرحلة لا تدوم طويلاً.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة انقسام النخب الثورية إلى معتدلين ومتطرفين، وغالباً ما تنتهي هذه المرحلة بهزيمة المعتدلين، وَتَركُز السلطة في أيدي المتطرفين أو المحافظين، وقد يستخدم العنف في هذا الصراع البيني.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة وبعد سيطرة قيادة موحدة على الثورة، تسعى الأخيرة لتحقيق الأهداف الثورية بأي ثمن.

المرحلة الرابعة: تخف في هذه المرحلة حدة المطالب والشعارات الثورية، وتتراجع الحماسة، وعادة ما يتولى الحكم فيها رجل قوي يحمل صدى الثورة، وتعتبر مرحلة حكمه هي المرحلة الخامسة فيها.

---

(١) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، (ترجمة سمير كرم)، بيروت: دار الطليعة، ط١ ،١٩٧٥، ص٣١.

(٢) شعبان الطاهر الأسود، مصدر السابق، ص٥٤.

(٣) شعبان الطاهر الأسود، المصدر نفسه، ص٧٨.

المبحث الثاني

ماهية الربيع العربي

في ١٧ كانون الاول من عام ٢٠١٠ أقدم المواطن التونسي بائع الفواكه المتجول محمد بوعزيزي على الانتحار حرقاً أمام مبنى محافظته (سيدي بوزيد) احتجاجاً على إهانته من موظفين حكوميين، وكان من تداعيات هذا الحدث التاريخي خلع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إثر الاحتجاجات الشعبية الجماعية الغاضبة التي عمت البلاد، ومن تونس كانت الشرارة الاولى للثورات العربية والتي اصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي التي أطاحت بالأنظمة العربية في كل من مصر وليبيا، وبالتأكيد كان لهذه الثورات أثره البالغ على الاوضاع في المنطقة العربية، وسنحاول في هذا المبحث بيان مفهوم بالربيع العربي في المطلب الأول، ومن ثم سنتناول في المطلب الثاني العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي، اما في المطلب الثالث فسنتناول العوامل والأسباب الداخلية لهذه الثورات على وفق الآتي:

المطلب الأول

مفهوم الربيع العربي

أُستخدم مفهوم الربيع الديمقراطي لأول مرة عام ١٩٦٨ للإشارة الى حركات الاحتجاج التي انطلقت في تشيكوسلوفاكيا، إذ أصطلح عليه آنذاك بـ (ربيع براغ)، غير أن ذلك الربيع سرعان ما تحول الى ربيع دامٍ بعد أن قام الجيش ألأحمر السوفيتي بسحق الثورة لتي كانت ترفض نظام الحزب الواحد[١]، أما عن الاحداث والثورات التي جرت في البلاد العربية، فان أول من أطلق مصطلح الربيع العربي عليها (والتي بدأت الشرارة الأولى لها من تونس) هو الدكتور (مارك لنج) عندما نشر مقالاً في مجلة (السياسة الخارجية الأمريكية) بعنوان (ربيع أوباما العربي)[٢]..ونجد انه تم اختيار المصطلح بدقة وعناية لأنه يتبنى شيئاً من الحياد في

(١) د. أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، بيروت، العدد ١١ أكتوبر ٢٠١٧، ص٣.

(٢) مجلة فورن بوليسي الامريكية .. الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٣٠.
/http://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring

توصيف الأحداث فلا هي ثورة ولا تمرّد ولا مجرد حركة تطالب بالديمقراطية، بل تظل عبارة "الربيع العربي" فضفاضة في معانيها لتنضوي تحتها المسميات المشتركة جميعاً في رغبة أكيدة للشعوب نحو التغيير، وفي الوقت نفسه فإن للمصطلح معانٍ ودلالات تتعين الإشارة إليها، إذ يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد وهو فعلاً ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، فضلاً عن ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل وأمل ينطبق على الثورات العربية وتجلياتها، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي تبتعد فيها عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق طموحات وآمال الجماهير العربية . وقد كان لافتاً تعبير أوباما ووزيرة خارجيته، كلينتون، عن مساندتهما لمطالب التغيير العربية مستخدمين عبارة الربيع العربي لما تحيل إليه من معاني الشباب والأمل في مستقبل أفضل، ولكن هذا الاحتفال بالمدلولات الإيجابية للربيع عندما يُقرن بحركة الشعوب ورغبتها في رسم مستقبلها وتقرير مصيرها ينبغي أن لا يحجب عنا التجارب التاريخية التي أُجهض فيها الربيع، أو على الأقل لم يأتِ بما كان ينتظر منه، فقد استُخدمت لفظة الربيع (وكما ذكرنا آنفا) لأول مرة في عام ١٩٦٨ لوصف حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا التي جربت الإصلاح السياسي للتخلص من قبضة الاتحاد السوفييتي والتحرر من النظام الشيوعي السابق، فجاء رد موسكو بإرسال دباباتها إلى العاصمة براغ مجهضة الربيع قبل أن تتفتح أزهاره، فكانت نهاية ربيع براغ دموية[1]. ولابد من الاشارة الى أن ما حصل من احداث واحتجاجات شعبية واسعة في البلاد العربية والتي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي كان مفاجأة أذهلت الكثيرين وأخذتهم على حين غرة وهذا عائد الى القيود الكبيرة والظالمة التي كانت تفرضها الأنظمة الاستبدادية على شعوبها، ولهذا كان الرواج لهذه الاحتجاجات وانتشارها الى الدول الاخرى ذا وجهين، ففي الوقت الذي كان يُرحب المواطنون الساخطون

(١) عادل الصفتي، الربيع العربي ماذا يعني، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على موقع قناة العربية http://www.alarabiya.net/views/٢٠١١/٠٨/٠٥/١٦٠٨٨٤.htm. تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/١٦.

على أنظمتهم بما يحدث في البلدان المجاورة ُويحاولون الاقتداء بها، كان الحكام في الانظمة الاستبدادية يسارعون الى رصد هذه المَخاطر ورصد المبالغ الطائلة لدرئها واتقاء آثارها[١].

المطلب الثاني

العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي

بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠شهد العالم انعطافة تاريخية مهمة تمثلت في الاحتجاجات الشعبية العارمة ضد الحكم الشيوعي الشمولي في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية، وقد أدت هذه التطورات الى انهيار أنظمة الحكم في هذه البلدان، وفي مطلع عام ١٩٩١ أعلن بشكل رسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية في معقلها، وتحول العالم من نظام القطبين (الذي ساد قرابة نصف قرن) الى نظام القطب الواحد او اللا قطبية (كما اصطلح البعض على تسميته). وفي عام ١٩٩٦ حدثت موجة متلاحقة من الاحتجاجات الشعبية التي كانت تطمح الى تغيير الحكم السلطوي المتمثل بالأنظمة الهجينة في المنطقة ذاتها، وقد اصطلح على تسمية هذه الاحتجاجات بـ(الثورات الملونة)[٢]. وفي عام ٢٠٠٣ وتحديداً في جورجيا حصلت اضطرابات واحتجاجات دامت ثلاثة أسابيع ضد حكم الرئيس ادوارد شيفرنازدة ادت في المحصلة النهائية الى طرد الرئيس المذكور من السلطة، وقد سميت تلك الثورة بثورة الورود ذلك ان المتظاهرين كان يحملون الورود أثناء المظاهرات، وبتأثير مما حصل في العاصمة الجورجية (تبليسي) انطلقت في أوكرانيا أواخر عام ٢٠٠٤ مظاهرات حمل فيها المتظاهرون الأعلام البرتقالية احتجاجاً على قيام السلطات الأوكرانية بتزوير الانتخابات بالضد من إرادة الشعب الذي كان يدعم وبقوة المرشح فيكتور يوتشينكو، ثم كانت الثورة البنفسجية التي حصلت في قيرغيزستان عام ٢٠٠٥ والتي أطاحت بالرئيس عسكر أكاييف بعد عملية التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية،

---

(١) دايفيد باتيل، وآخرون، الرواج والبرهنة، شرح أسباب الانتفاضات العربية، منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، تحرير مارك لينش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص٩٥.

(2) The Design and the Destruction of Socialism and the state : New York :Cambridge University press,1999,p43.

وتكرر المشهد في كل من أذربيجان وأرمينيا[١]. وبالتأكيد فإن ما حصل في هذه البلدان(التي كانت تدار دفة الحكم فيها من انظمة شمولية مستبدة) كان محط أنظار الشعوب العربية خاصة منهم جيل الشباب، الذي بدأ يتطلع الى نيل الحرية واستنشاق عبقها والتّمتع بالديمقراطية والخلاص من الظلم والفساد الذي استشرى في المفاصل الرئيسية للدول العربية، ونجد ان الاحتلال الأنكلو أمريكي للعراق في نيسان من عام ٢٠٠٣ الحدث الأبرز والمنعطف الخطير الذي غَيّر الكثير من مجريات الأمور في المنطقة، اذ حاولت الولايات المتحدة الامريكية، أن تجعل من العراق منطلقاً نحو الهيمنة على البلاد العربية، فعملت على اقامة أنموذج ديمقراطي للحكم في هذا البلد بغية لفت أنظار الشعوب العربية عامةً والشباب منهم خاصةً الى تجربة العراق ليكون هذا الأنموذج محفزاً لهذه الشعوب للخروج على انظمة الحكم التي كانت تقبض على السلطة في كل من سوريا ومصر وليبيا واليمن وغيرها من البلاد. وهكذا بدأت سياسات الترويج للديمقراطية التي تبنّتها الولايات المتحدة، وتبعها فيها الاتحاد الأوروبى بدرجة كبيرة كانت قد وصلت إلى ذروتها في الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥، أما في الفترة التالية لذلك فقد خفّفت الولايات المتحدة من ضغوطها في هذا المجال، حيث بدأ التحول في السياسة الأمريكية التي تحمّست بشدة لترويج الديمقراطية، وذلك بسبب النتائج السلبية لسياسات هذه الإدارة في الشرق الأوسط، فمغامرة غزو العراق تحولّت إلى كارثة، والترويج للديمقراطية لم يستفد منه سوى التيارات الإسلامية المعادية للولايات المتحدة، وكان فوز حماس بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى في انتخابات يناير ٢٠٠٦ نقطة تحول مهمة في هذا السياق، فالحركة موسومة بالإرهاب (وفقاً لرأيهم) وموضوعة على قوائمه الأمريكية، وهى عدو لدود لإسرائيل حليف أمريكا الدائم في المنطقة، وترفض التسوية السياسية، وحل الدولتين للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[٢]. إن هذه التطورات المُتسارعة والمتلاحقة بينت خطأ الاعتقاد الذي كان سائداً والمتضمن إن الترويج للديمقراطية سوف يصَبُ في مصلحة الولايات المتحدة، إذ ظهر اتجاه يرى العكس، وإن الترويج للديمقراطية يضر بالمصالح الأمريكية، خاصة بسبب ما يرتبط بهذه السياسة من

(١) عاطف السعداوي، الثورات الملونة في اسيا الوسطى، فشل النموذج الامريكي في التغيير، مركز الحضارة للدراسات الستراتيجية، منشور على الموقع:
www.hadaracenter.com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٣٠.

(٢) د. أحمد بودراع، مصدر سابق، ص٥.

إحراج وإضعاف النظم الصديقة للولايات المتحدة، ومن خسارة الولايات المتحدة لتعاون هؤلاء الأصدقاء، وأيضاً بسبب الفرصة التي تتيحها هذه السياسة لزيادة نفوذ جماعات معادية للولايات المتحدة، عندما حدث كل هذا، وعندما ظهر التناقض بين سياسات الترويج الديمقراطية وضرورات حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة تراجعت أهمية سياسات ترويج الديمقراطية على أولويات الإدارات الأمريكية، وهو اتجاه بدأ خلال الرئاسة الثانية للرئيس جورج بوش وتعزز مع بدء رئاسة باراك أوباما عام ٢٠٠٩[1]. غير أن عجلة التاريخ لا يمكن أن تعود إلى الوراء، ولم يكن من الممكن محو آثار السياسات التي جرى اتباعها في المرحلة السابقة، فأدى المزيج المكون من فشل حكومات المنطقة، وزيادة قدرة المعارضة على التحريض والحشد إلى اندلاع ثورات الربيع العربي.

المطلب الثالث

الأسباب والعوامل الداخلية لثورات الربيع العربي

بعد أن انتهينا في المطلب السابق من العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي، لابد من البحث في الاسباب والعوامل الداخلية لهذه الثورات، إذ أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها إن الواقع العربي كان مُهيئاً تماماً لِكُل ما حصل، فالواقع المأساوي الذي كانت تعيشه الشعوب العربية من تردي المستوى المعيشي والفساد المالي والإداري الذي بدأ يَنخر مؤسساتِ الحكم لعربية إضافة الى الظلم والاستبداد وقمع الحريات والتفرد بالسلطة وغيرها، كلها عوامل مساعدة جعلت من الشارع العربي بيئة خصبة وجاهزة للتغيير، وَعُموماً يُمكِن أن نُصنِف الأسباب الداخلية التي أدت الى الربيع العربي الى ثلاثة أسباب رئيسة، الأولى منها اقتصادية واجتماعية، أما الثانية فهي سياسية، وتكمن الثالثة في عوامل أسباب وعوامل ثقافية .. وسنتناولها وفقاً لهذا التقسيم وكما يأتي:

(١) مهدي داريوس، علاء الدين ابو زينة، خطط اعادة رسم الشرق الأوسط، مشروع الشرق الأوسط الجديد، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع www.alghad.com. articiles1571212. تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢.

اولاً: الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية:

كان الاقتصاد الدافع والمحرك الأساسي لكل ثورات الربيع العربي على اختلاف الأسباب والظروف التي أدت لاشتعالها. وبالرغم من الكم الهائل من المادة الإعلامية والصحافية التي كرست لتغطية وتحليل هذه الثورات إلا أنه كان هناك تعمداً في إبعاد مسائل الاقتصاد، بوصفه أهم الأسباب الأساسية التي كانت تقف وراء ظاهرة الربيع العربي، ويبدو أن ذلك لم يأتِ من فراغ بل هو وليد لتقليد عريق في المنطقة العربية يقوم على إبعاد مسائل الاقتصاد عن مجال التداول العام وشغل هذه المجالات بقضايا غالباً ما تندرج تحت إطار الإيديولوجية بشقيها السياسي والثقافي[1]. ومِن وجهة نظر متواضعة نرى: أنهُ وعلى الرغم مما يتمتع به الوطن العربي من إمكانيات اقتصادية هائلة وعوامل ازدهار لشعوبها، فإن الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية لَم تُفلِح في الاستفادة من تلك الإمكانيات، أذ فشلت في بناء بنى تحتية متطورة مثلما أخفقت في انتهاج سياسة صناعية او زراعية ناجحة .. كما أخفقت هذه الأنظمة في تحقيق تنمية اقتصادية صحيحة فانتشرت معدلات البطالة بنسب مخيفة وازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء وارتفعت معدلات الفقر بشكل متسارع وغابت الخدمات والمرافق العامة وأستشرى الفساد الإداري والمالي في أوساط السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أضِف الى ذلك تحول بعض الأنظمة ومن خلال أذرعها أو رموزها الى طبقات برجوازية ومالكة جشعة هيمنت بشكل أو بآخر على كل مقدرات شعوبها، في وقت نجحت فيه العديد من الدول (غير العربية) في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة والنهوض بالمستوى العلمي لمؤسساتها التعليمية والثقافية والتربوية، أما عن العوامل والأسباب الاجتماعية التي أدت الى ثورات الربيع العربي فإن الحقيقة المؤكدة إن عجز الدولة عن توفير مستلزمات التعليم وسُبل إنجاحه من شأنها أن تؤدي الى ازدياد التخلف وتفشي الامية ..إذ لازالت البلاد العربية تعاني من تفشي الأمية ونحن نعيش القرن الحادي والعشرون، في وقت تكاد الأُمية تكون قد انتهت في الدول الأوربية وتشير الإحصائيات الى أن ٤٠٪ من سكان الوطن العربي يعانون من الأمية، كما شَهِدت المؤسسات التعليمية انحداراً وانخفاضاً شديداً في مستوى الأداء، وفي الوقت الذي

(1) The Design and the Destruction of Socialism and the state :opt,،p49

كنا نجد فيه تَردياً في مُستوى المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية في البلاد بسبب قلة الإنفاق على هذه القطاعات،، فأن مما يؤسف له ان الدول العربية كانت ولازالت تنفق المليارات من الدولارات على المؤسسات العسكرية وصفقات التسليح، وتُشير الاحصائيات الى أن مقدار ما أنفقته دول الخليج على التسلح بين عامي ٢٠٠٢_٢٠٠٣ قد وصل الى حدود ٤٣٪ من إنفاقها العام، وبالتأكيد إن الكلام نفسه ينطبق على البلدان العربية الفقيرة كمصر وسوريا واليمن[١]..إن كل هذه الاسباب أدت الى تزايد نقمة الشعوب العربية على أنظمتها الحاكمة، فبدأت الاحتجاجات تطفو على السطح في هذا الحي أو تلك المدينة لتتحول الى اعتصامات وتجمعات صغيرة ثم ما لبثت أن توسعت شيئا ًفشيئاً لِتتحول الى مَسيرات مليونية غاضبة لم يَعُد بإمكان الانظمة العربية ان تقف في مواجهتها فكانت ثورات الربيع العربي.

ثانياً : الأسباب والعوامل السياسية :

إن التجربة الطويلة للأنظمة العربية الحاكمة جعلتها عرضة للرصد والتمحيص، فهي أنظمة لا تكاد تخرج عن التوجهات التقليدية، والمتمثلة بالقبضة الحديدية لهذه الانظمة، ويرى أهل السياسة إن سلوكيات وثقافات وممارسات الحاكم العربي عموماً تعاني من الركود والجمود، وعلى مدى عقود من الزمن تبدلت وتغيرت أنظمة عربية عديدة، غيرَ أن الملاحظ إن ما تغير هو الشكل والشكل فقط، أما الجوهر فلم يختلف عن سابقه في شيء، فالحاكم العربي غارق في طبيعته السلطوية والشخصية والابوية، وهو غير مستعد ان يتخلى عن الامتيازات السلطوية مها كلف الثمن، بل أن بعض الانظمة الحاكمة سعت وبشكل ملفت الى نقل السلطة الى الأبناء بكل الوسائل المتاحة، رغم ما كانت تشهده المنطقة من حراك ثوري عارم أودى بكثير من هذه النظم الحاكمة الى ساحات المحاكم، ولهذا فلا غرابة ان تتهم الانظمة العربية كل من يحاول او يبحث عن الإصلاح على انه عميل أو جاسوس أو

(١) د. زين الدين شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٨٤، نيسان ٢٠١١، ص١١.

إرهابي او انه خارج عن ولي الأمر وعن طاعته ويعمل بتوجيه وأجندة خارجيتين[١]. وهكذا سعت الأنظمة العربية الحاكمة الى الحفاظ على استمراريتها بكل ما أوتيت من وسائل القهر والقوة، وبالـتأكيد فأن هذه الوسائل القهرية ستؤدي الى انتهاك حقوق الأنسان وكبت الحريات والتنكيل بالمعارضين والزج بهم في السجون والاستئثار بالسلطة وتحويل مؤسساتها الى نظام أشبه بالملكية الفردية، بعبارة أخرى إن الاستئثار بالسلطة كان سمة ولايزال سمة للعديد من الأنظمة التي تحكم البلدان العربية، إذ لا وجود لشيء أسمه الديمقراطية في فلسفة وأيدلوجية هؤلاء إلا من حيث الظاهر، أما في الباطن فهم يرون إن الديمقراطية هي مسألة دخيلة على مجتمعاتنا ذات الخصوصية الأبوية التسلطية، وهي مرفوضة إلا من باب دحر المزايدات الغربية، ولهذا فقد برعت العديد من الأنظمة العربية في تقنية الالتفاف على التجربة الديمقراطية وإفراغها من محتواها، وحتى في الحالات التي شرعت فيها الأنظمة العربية في الانفتاح على مطالب الاصلاح السياسي وإمعاناً منها على تجديد حكمها، فلم تكن سوى تحسينات شكلية وسطحية او ترقيعية لم تغير من جوهر السلطة التسلطية في شيء، ولم تضع حدا لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع[٢]. أن كل ما ذكرناه آنفاً يؤكد إن الأنظمة العربية بقيت محافظة على أدواتها التسلطية دون أي تغيير، وذلك للحيلولة دون أي اصلاحات حقيقية تكون خطراً على بقائها في السلطة، غيَر أنها مع كل ذلك ظلت استثناءً مَرغوباً لِلغَرب، وخاصةً الولايات المتحدة الامريكية في تناقض واضح وفاضح مع شعارات نشر الديمقراطية التي كانت ولازالت تتشدق بها[٣].

(١) عبدالحي علي قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣، ص٣٣,٣٤.

(٢) ابتسام الكتبي واخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٠ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص١٦.

(٣) جلبير الاشقر، الشرق المتهب: الشرق الاوسط في المنظور الماركسي، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٢.

ثالثاً: الأسباب والعوامل الثقافية :

على مدى عقود طويلة من حكمها المستبد، جعلت الأنظمة العربية الحاكمة من دولها سجوناً كبيرة ومغلقة لمواطنيها، فالثقافة يجب أن تُجيّر لصالح هذه الأنظمة وتوجهاتها، وان تنبع من فلسفة النظام السياسي الحاكم مثلما ينبغي أن تصب فيه، ولهذا كان من الطبيعي جداً أن تهيمن الدولة على كل ما يتعلق بالثقافة،، فلا كتاب ولا جريدة أو مجلة تَصدُر على خلاف توجهات النظام، ولَطالما لَعِبَ مقص الرقيب الحكومي دوراً كبيراً في وأد أفكار وكبح جماح أخرى، بمعنى ان أي نشاط ثقافي أو إعلامي ينبغي ان يمر من خلال رقابة قوية وصارمة لأجهزة النظام، هذا على النطاق الداخلي،، أما التواصل مع الخارج سواءً كان من خلال المؤتمرات أو الأنشطة الثقافية الأخرى فذلك شأن يتعلق بالأمن القومي (من وجهة نظر الأنظمة الحاكمة) ولهذا فأن ما يدخل الى الدول العربية من كتب ومؤلفات كان القليل قِياساً لما كانت تعج به دور النشر والمكتبات العالمية،، وأي مؤلف أو كتاب أو مجلة تخالف توجهات الأنظمة أو تشم منها رائحة الحرية والديمقراطية يُمنَع بَلْ وَيُحرّم دخولها الى الدولة .. لقد شكلت عقدة التبعية للأنظمة الحاكمة من أهم المسائل التي كان ولازال الاعلام العربي الرسمي يعاني منها، وغالباً ما يكون هذا الاعلام موجهاً لمواطني الدولة بِهدف تَبني توجهات وسياسات النظام الحاكم، ويرى البعض إن الإعلام العربي هو اقصائي وتبريري يعيد إنتاج الأزمة ويحولها الى مشكلة أو ربما أزمة قابلة للحوار، ويجعل من الدولة عنصرا محايدا في هذا الحوار[1] على أننا نجد انه مع تطور وسائل الإعلام الحديثة وفي ظل الثورة الهائلة في مجال للمعلوماتية ووسائلها التكنولوجية التي اجتاحت العالم، لَم يَعد الإعلام مجرد إيصال رسالة معينة إلى الجماهير في التنقيب عن المعلومات وإيصالها للآخرين، بل إن وسائل الأعلام اصبحت تُعدّ مصدراً أساسياً للمعلومات والتي يبني عليها المواطن مواقفه ويؤكد رأيه، وكذلك تقوم عليها اتجاهات الجماعات حيال الأحداث والمواقف السياسية والاجتماعية الجارية. لقد كانت الثورة الهائلة في مجال المعلوماتية نقطة تحول كبيرة في حياة الإنسان عموما والإنسان العربي على وجه الخصوص، إذ أصبح الانترنت وما وفره من كم هائل من المعلومات عاملاً مساعداً وقوياً في اختصار المسافات

(١) د. محمد عبدالرزاق الدليمي، الاعلام العربي، ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عُمانَ

واختزال الزمن، وأصبح بإمكان الانسان العربي عموما والشباب بوجه خاص أن يتعرف على ما يجري في أرجاء المعمورة وفي لحظات دون عناء أو تعب، الأمر الذي مَكّنهُ من ان يطلع بشكل شبه يومي على مظاهر الديمقراطية وأجوائها ومؤسساتها التي تنعم بها الكثير من الشعوب خاصة الغربية منها، وأصبح يحس بعمق المعاناة التي يعيشها وهو يرزح تحت نير أنظمة استبدادية ودكتاتورية، فأخذ يتطلع الى الخلاص مهما كان الثمن،، كما أن القنوات الفضائية هي الأخرى لعبت دوراً كبيراً ومهماً في تأجيج الشارع العربي وحثه بطريقة أو أخرى على الثورة والتحرر عبر البرامج الموجهة التي كانت تبثها على مدار الساعة أو من خلال نقل الأخبار وما يجري في العالم لحظة بلحظة، أما مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها (الفيس بوك والتويتر) فقد أدت هي الأخرى دورا كبيراً ومتميزاً في ثورات الربيع العربي، إذ أظهرت هذه الوسائل مِقدار الُهوة الكبيرة والفجوة الهائلة بين الانظمة العربيةَ والشباب العربي المتفتح[١]. وبذلك فإن هذه المواقع قد جعلت من المواطن العادي مراسلاً صحفياً نَشِطاً وفي شتى الميادين وباتَ يَنقُل الخبر أحياناً أسرع من القنوات الفضائية وَمُراسليها، وأسهمت وسائل التواصل الاجتماعي كذلك في تنسيق جهود المحتجين أو المتظاهرين من خلال التواصل لحظة بلحظة فيما بينهم، وبالتالي جعلت من هذه الثورات منظمة بطريقة يصعب على السلطات الحاكمة اختراقها، فجاءت هذه الثورات على غير سابقاتها واضحة المعالم والأهداف والشعارات والزمان والمكان، فكانت تنطلق مظاهرات مليونية للعدد في يوم الجمعة وبشعارات موحدة ك(الشعب يريد إسقاط النظام)[٢]. وهكذا كانت وسائل الاتصالات الحديثة والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي عاملاً مُهِماً مِن عَوامل حصول ثورات الربيع العربي.

(١) محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين (دراسة مقارنة) للمواقع الاجتماعية والمواقع الالكترونية، العربية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٢، ص٩٦.

(٢) عبدالعليم محمد، الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية، ط١، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١، ص ٤٨.

المبحث الثالث

عناصر الدولة في ظل ثورات الربيع العربي

يَتفِق الفقهاء على ضرورة اجتماع ثلاث عناصر لتكوين الدولة،، وتتمثل هذه العناصر في الشعب والإقليم والحكومة،، وقد استقر هذا المبدأ في القانون الدولي، كما إن المادة الأولى من اتفاقية مونتيفيدو لعام ١٩٣٣ والتي أبرمتها الدول الأمريكية قد نصت على أنهُ (يجب لكي تعتبر الدولة شخص من أشخاص القانون الدولي أن تتوافر فيها الشروط الاتية: أ. شعب دائِم، ب. إقليم معين، ج. حكومة، د. أهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى[١]. وكما ذكرنا في مقدمة البحث ان ثورات الربيع العربي كان لها أثراً كبيراً وبالغاً في حياة الشعوب العربية وفي شتى المجالات، ومِن ثَمّ فإن الدولة من خلال عناصرها التي ذكرنا آنفا لم تَكُن بمنأى عن تأثير هذه الثورات، فقد طرأت تغييرات كبيرة على عناصر الدولة، ولم تَعُد هذه العناصر كما كان عليه الحال قبل موجة ثورات الربيع العربي، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الآثار التي أحدثتها الثورات في عناصر الدولة وكما يأتي:

المطلب الأول

الشعب بوصفه عنصراً من عناصر الدولة في ظل ثورات الربيع العربي

يتكون شعب أي دولة من وطنيين يتمتعون بجنسية الدولة، وتربطهم بها رابطة الولاء، وأجانب يوجدون على إقليم الدولة لا تربطهم بها سوى رابطة التوطن أو الإقامة حسب الأحوال، إذن فالشعب هو(مجموع الافراد الذين يقطنون اقليم الدولة، يعيشون ويعملون فوقه، بصرف النظر عن الأصل الذي ينحدرون منه، أو اللغة التي يتكلمونها، أو الديانة التي يعتقدونها)[٢]. كما يُعرِّف البعض الشعب على أنه (جمع من الافراد من الجنسين معاً، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ويخضعون لسلطان دولة معينة ويتمتعون

(١) د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٤، ص١٦٩.

(٢) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٧، ص٤٣٠.

بحمايتها)[١].. وفي ضوء التعريفات السابقة فأن ثمة تساؤلات ينبغي اثارتها هنا، وتتمحور حول عنصر الشعب، فهل إن عنصر الشعب (بعد ثورات الربيع العربي) بقي كما هو عليه الحال قبلَ هذه الثورات؟ وهل إن النسيج الاجتماعي لشعوب الدول التي حصلت فيها الثورات بقي متماسكاً كما كانَ عليهِ الحال سابقاً؟ وهل إن مكونات الشعب في هذه الدول لازالت تخضع لسلطة واحدة وتتمتع بحمايتها؟ إن قراءة دقيقة ومتأنية لِما حصل للشعوب العربية تؤكد أن الوضع لم يعد كذلك، فلم يعد النسيج الاجتماعي للشعوب كما كان سابقاً، فالولاء أصبح للقومية والعرق والطائفة والديانة بدلاً من الولاء للوطن،، فعلى سبيل المثال وتحديداً في الأنموذج السوري، فإن الدولة السورية الحديثة (بعد الاستقلال) قامت على تحقيق أهداف السوريين في التنمية والعدالة وعلى الأصعدة كافة، وتحويل ولاء السوريين الى الوطن بدلاً من الولاء للدين أو العِرق أو الطائفة، غير أن ما حصل من حراك ثوري للمطالبة بالإصلاح قد تطور الى نتائج لم تَكُن محسوبة أو تخطر على بال السوريين، فالحِراك تحول الى صِدام مع السلطة وسرعان ما تحول وأخذ شكل معارك عنيفة وصراع دموي أدى الى ضرب النسيج الاجتماعي في الصميم، إذ قامت بعض الفصائل باستخدام الدين أو العِرق بوصفه مبرراً للتطرف والانتقام مستغلةً بذلك وَسائل التواصل الاجتماعي المختلفة[٢]. ولقد أدى الصراع الى انعدام سلطة الدولة وغيابها في العديد من المحافظات والمدن، فلم يَعُد الشعب في سوريا يخضع أو يدين بالولاء لسلطة واحدة (كما هو الحال في مفهوم الشعب) الذي ذكرناه آنفاً، كما إن تصاعد حِدة النزاع بين مكونات الشعب الذي كان موحداً قد ادى الى هجرة مئات الالاف من السوريين الى الدول المجاورة وأوربا، ناهيك عن موجات النزوح الجماعي داخل الاراضي السورية بحثا عن ملجأ آمن من الحرب ومآسيها. أما في اليمن ساهم النظام السابق (نظام علي عبدالله صالح) في تكريس عقلية دولة القبيلة، وتغييب مفهوم دولة القانون من خلال اعتماده على شيوخ القبائل ووجهائها وتسليحهم، وتخصيص بعض الموارد الاقتصادية لحسابهم" مما ساهم في تفكيك سلطة الدولة وإضعاف نفوذها، اضافة إلى

(١) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٢) ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية، الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، ٢٠١٣، ص٥٨.

تغذية النزعة القبلية لدى مكونات المجتمع اليمني القبلي أصلاً[١]، ومع اندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس "صالح"، التي شاركت فيها أحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل "اللقاء المشترك"، خرجت مسيرات ومظاهرات غاضبة في أكثر من (١٧) محافظة، وقد تعاملت قوات الأمن وقوات الحرس الجمهوري بعنف معها، ويرجح أن أكثر من ٥٠٠ متظاهر ومتظاهِرة سقطوا قتلى في ذلك القمع، إضافة إلى آلاف الجرحى الذين أصيب معظمهم بعاهات وإعاقات دائمة، وَشهِدَ عام ٢٠١١، انفراطاً آخر لعقد تحالف قديم بين "آل الأحمر" و"علي عبد الله صالح"، تمثل في انضمام الشيخ صادق الأحمر زعيم قبيلة "حاشد" (كبرى القبائل اليمنية، التي ينتمي إليها "صالح" نفسه) إلى الثورة، وقد شهدت منطقة الحصبة في صنعاء أسوأ المواجهات المسلحة بين القوات الموالية لصالح والمسلحين القبليين من أنصار الأحمر، وخلفت تلك المواجهات، عشرات القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، إضافة إلى دمار هائل في مناطق القتال أدى إلى نزوح آلاف الأُسر من منازلها، وقد تطورت المواجهات لتشمل القوات العسكرية الموالية والأخرى المنشقة[٢]، إن كل ذلك أدى الى الحاق أذى كبير في النسيج الاجتماعي للشعب اليمني بل إنه مزق هذا النسيج وجعل أبناء الشعب الواحد يتقاتلون فيما بينهم متخندقين خلف ولاءات ومسميات قبلية أو طائفية، بعيدة كل البعد روح الوحدة الوطنية والولاء للوطن بوصفها من مقومات الشعب الواحد. وفي ليبيا كان حصاد ثورة فبراير/شباط ٢٠١١ التي أدت إلى الإطاحة بحكم معمر القذافي سريعاً، إذ أدى إلى الصراعات السياسية وأفضت هذه الصراعات إلى حربٍ مسلحة بين فصائل مختلفة متعددة الأذرع العسكرية بتعدد الكيانات السياسية، إذ إن هؤلاء مرتبطون إما بمصالح مناطقية لِمُدنَهم وقبائلهم وإما بتحالفات خارجية" مما فسح المجال لأطراف إقليمية ودولية بالتدخل في الشؤون الليبية وإذكاء الصراعات الدائرة، وإعادة رسم خريطة التوازنات طبقاً لتقاطع المصالح بين الدول والأطراف التابعين لهم[٣]. وهكذا نجد

(١) محمد كنوش الشرعة، اشكاليات التحولات السياسية في اليمن، الفرص والتحديات، مجلة المنارة، المجلد ١٩ العدد ٤،٢٠١٣، ص٣١٥.

(٢) محمد كنوش الشرعة، المصدر نفسه، ص٣١٦.

(٣) صادق علي حسن، ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع: تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/٤.
http://www.bayancenter.org/2016/08/2391/#_ftn9

حدوث شرخ كبير في النسيج الاجتماعي للشعب الليبي، كما إن تعدد الفصائل التي تتصارع للهيمنة على مقاليد الحكم قد شق صفوف الليبيين بين مؤيد لذلك الفصيل ومُعارِض له، فأنخرط العديد من الليبيون في هذه الفصائل (وكل حسب منطقته او عشيرته او ولاءه) ليدخلوا في صراع دموي على السلطة ويتقاتلوا فيما بينهم وليؤدي ذلك الى تفتيت الشعب الليبي وانقسامه بشكل خطير، هذا الشعب الذي كان الى وقتٍ قريب (قبل سقوط نظام القذافي) مُوحداً وُيدين بالولاء لسلطة واحدة تفرض سيطرتها على سائِر التراب الليبي.

المطلب الثاني

الإقليم بوصفه عنصراً من عناصر الدولة

في ظل ثورات الربيع العربي

لا يمكن تصور وجود الدولة بغير وجود الإقليم، فهو عنصر من عناصر تكوين الدولة، والإقليم هو النطاق المادي الذي تُمارِس عليه الدولة سيادتها وسلطانها ويقيم الشعب فيه بصورة دائمة، ويشمل إقليم الدولة بصورة رئيسية الاقليم الأرضي أي الجزء اليابس وكل ما يحتويه من معالم طبيعية كالجبال والبحيرات والأنهار وكل ما في باطن الارض، اضافة الى البحر الاقليمي في الدول الساحلية، ويشمل كذلك طبقات الجو التي تعلو إقليم الدولة وبحرها الاقليمي[1]. وكما تساءلنا في المطلب السابق حول عنصر الشعب في ظل ثورات الربيع فإننا نعيد التساؤل حول عنصر الإقليم، فكما هو معروف إن الدولة (في الظروف الطبيعية) ينبغي أن تمارس سيادتها وسلطانها بشكل كامل على إقليمها، فهل لازال الأمر كذلك في ظل ثورات الربيع العربي؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من استعراض دقيق لمجريات الأمور ومآلها في الدول التي طالتها ثورات الربيع العربي، سواءً تلك التي نجحت فيها الثورات في تغيير أنظمة الحكم التي كانت قائمة، أم تلك التي فشلت فيها الثورات فتحول الأمر، الى صراع دموي ومأساوي أتى على اقتصاديات هذه الدول ودمر بناها التحتية. ففي سوريا مثلا اندلعت مظاهرات احتجاجية ضد النظام في اذار من عام ٢٠١١ انتشرت المُظاهرات في مختلف أنحاء البلاد خلال ذلك اليوم، وكان أبرزها في درعا،

(١) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص١٧٥.

حيثُ انطلقت مظاهرات حاشدة شارك فيها عشرات الألوف احتجاجاً على الاعتقالات والقمع ورددوا هتافات تنادي بالحرية والكرامة وتندد بشخصيات متسلطة في الدولة وبرجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد ووصفوه باللِص، وقابل عناصر الأمن المظاهرات بإطلاق الرصاص الحي، الذي أدى الى مقتل بعض المتظاهرين وجرح العشرات، ثم بدأت قوات النظام السوري تفقد سيطرتها على بعض المناطق شيئاً فشيئاً، وتصاعد نفوذ الأكراد مع اتساع رقعة النزاع في سوريا في العام ٢٠١٢ مقابل تقلص سلطة النظام في المناطق ذات الغالبية الكردية. وبعد انسحاب قوات النظام تدريجياً من هذه المناطق، أعلن الأكراد إقامة إدارة ذاتية مؤقتة في المقاطعات الثلاث أُطلِق عليها "روج آفا" أي غرب كردستان الاقليمي(١)، وتوضح الإحصائيات والدراسات الصادرة عام ٢٠١٧ (بعد مرور ٧سنوات على اندلاع الاحداث) خارطة معقدة للنفوذ العسكري للأطراف المتحاربة في سوريا والتي تختلف من منطقة لأخرى، فقوات الأسد (الحكومية) والقوات الروسية الداعمة لها تُسيطر على ما يقارب ٣٠ بالمائة من كامل الأرض، والأكراد ٢٠ بالمائة، والباقي موزعة بين الجيش السوري الحر وجبهة النصرة وداعش، وفي الربع الأول من العام الحالي (٢٠١٨)،اختلفت مناطق الهيمنة والنفوذ، فالأسد وقواته الحكومية باتتْ تُسيطِر على نحو ٥٥٪ من مساحة الاقليم السوري، فيما تُسيطِر قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على نحو ٢٥٪، فيما تُسيطِر قوات اخرى كالجيش السوري الحر وبعض الفصائل المتحالفة معه على ما يقارب ١٢٪، أما تنظيم داعش الذي خسر الكثير من مناطق سيطرته فلم يعد يسيطر إلا على أقل من ٥٪ من الأراضي السورية والنسبة في تراجع مُستمِر(٢)،ان هذا كله يعني ان الإقليم السوري لم يعد في مناطق واسعة منه تحت سيطرة الحكومة السورية، وهذا إخلال واضح بالمبدأ السائد في القانون الدولي الذي يقضي بضرورة خضوع إقليم الدولة بكامله

(١) ماذا تعرف عن روج آفا، الموقع:
http://www.orient-news.net/ar/news_show/89432
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/٢٠.

(٢) بعد سبع سنوات، كيف تبدو الخريطة العسكرية في سوريا، مقال منشور على الموقع:
https://www.syria.tv/content تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٢.

لسيطرة وسيادة الحكومة . أما في ليبيا فبعد مقتل الرئيس القذافي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ اندلعت المعارك بين العديد من الفصائل للهيمنة على السلطة، وبعد سنوات من المعارك وفي قراءة للخريطة العسكرية الليبية مطلع العام الحالي(٢٠١٨) تبدو الكارثة التي لحقت بوحدة التراب والإقليم الليبي واضحةً لِلعيان، ففي شرق ليبيا تتوزع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من شرق مدينة سرت وحتى مدينة ساعد على الحدود مع مصر شرقاً وإلى مدينة الكفرة جنوبا باستثناء درنة شرقي البلاد التي لم يتمكن حفتر من السيطرة عليها على الرُغمِ من الحصار المفروض على أهلها منذ نحو عامين، وتضم مجموعة حفتر كتائب عسكرية من أبرزها كتيبة ١٠٦ بقيادة نجلهِ صَدام حَفتر، إضافة إلى قوات الصاعقة وكتيبة ٢١٠ السلفية في جنوب شرق ليبيا، وَتُعد كتيبة سبل السلام الأبرز في منطقتي الكفرة إضافةً إلى السرايا التابعة لحفتر من مكون التبو، وفي منطقة الجبل الأخضر تعد غرفة عمليات عمر المختار التابعين لعملية الكرامة القوة الأبرز وتضم قاعدة الأبرق الجوية المكلفة بحصار مدينة درنة أما في أقصى الشرق فتعتبر كتيبة ٣٠٦ أبرز الكتائب المسلحة في طبرق وقد شاركت في القتال في بنغازي خلال الأعوام الماضية وفي منطقة الهلال النفطي تتوزع عدة كتائب مسلحة بعضها تابع لحرس المنشآت النفطية ضِمنَ عملية الكرامة وتضم أفراداً من قبيلة المغاربة الأكبر في المنطقة أما الغرب الليبي الذي يمتد من سرت شرق طرابلس وحتى الحدود مع تونس فينقسم إلى موالين لاتفاق صخيرات ومعارضين له[١]. وفي العاصمة طرابلس هناك كتائب داعمة لحكومة الوفاق الوطني تنتشر من تاجوراء شرقاً وإلى جنزور غربا أهمها قوات الردع الخاصة وكتيبة ثوار طرابلس وباب تاجوراء وفرسان جنزور أما في مصراتة فأغلب القوات الموجودة فيها مؤيدة لحكومة الوفاق منها كتائب لواءي المحجوب والحلبوص بالإضافة لقوات معارضة لاتفاق الصخيرات لكن في أقصى الغرب الليبي هناك بعض الخلايا المؤيدة لحفتر إلا أن قوات حكومة الوفاق أحكمت سيطرتها على هذه

(١) ليبيا خارطة القوى العسكرية، مقال منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/2/17
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/١٣.

المناطق وجففت منابع أي تهديد محتمل[١]، هكذا يبدو المشهد في ليبيا بعد سبع سنوات على الثورة. أما عن اليمن ففي تقرير صادم لمجلس خبراء مجلس الأمن، جملته الاولى تقول "اليمن كدولة يكاد يكون قد ولى من الوجود" وبطبيعة الحال يُحمِل التقرير كل أطراف الصراع المحلية والإقليمية مسؤولية الفشل السياسي، والعسكري، حيث يقول أنه لا توجد قوة يمكنها حسم الصراع او إعادة توحيد اليمن. إننا أمام خريطة توحي بتفتت الدولة اليمنية الى دويلات ومليشيات، منها ما هو معروف وتجري محاربته كدولة الحوثيين في الشمال، ومنها ما يتم دعمه من بعض القوى الإقليمية كدولة الجنوبين في عدن عاصمة اليمن المؤقتة وعاصمة الجنوب، وهناك دويلات ما، مسكوت عنها كدويلة الجماعات السلفية والإخوانية المتطرفة في مدينة تعز غرب اليمن، لقد تم دعم جماعات مسلحة في جميع انحاء البلاد لمواجهة جماعة مسلحة في شمال البلاد "الحوثيين"، وشنت حرب ضارية منذ ٣ سنوات لاستعادة دولة انقلبَ عليها الحوثيون (كما تقول السعودية وحلفاءها)، كل ما ذكرناه من خلال استعراض خارطة النفوذ العسكري في اليمن أدت الى تقسيم الإقليم اليمني، ورسم الحدود بالدم بين الجماعات المسلحة المختلفة[٢].

المطلب الثالث

الحكومة (السلطة) بوصفها عنصراً من عناصر الدولة في ظل ثورات الربيع العربي

السلطة هي الركن الثالث في تكوين الدولة بشكل قانوني، وتتمثل السيادة في وجود هيئة تُمارِس وظائف الدولة بسلطتها، هذه الهيئة هي الحكومة، وأهم ما يميز الحكومة هو أنها

(١) الخريطة العسكرية الجديدة تظهر سيطرة المشير حفتر: مقال منشور على الانترنت على الصفحة: https://www.eremnews.com/news/arab-world/924047 تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٠.

(٢) منى صفوان، خارطة اليمن علامات التشظي.. وظهور الدويلات والجيوش، بحث منشور على الموقع: https://www.raialyoum.com/index.php تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٢.

تمثل داخلياً و خارجياً، وأن تكون قادِرةً على ممارسة اختصاصاتها بفعالية، سواءً في مواجهة الشعب أم العدوان الخارجي، وعلى ضوء هذا التعريف يمكن أن نَتساءل ما هو وضع السلطة (الحكومة) في الدول التي طالتها ثورات الربيع العربي؟ وهل باتت قادرةً على ممارسةِ اختصاصاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي؟ وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من استعراض واقع الحال في الدول التي تطرقنا لها سابقً (سوريا، اليمن، ليبيا)، ففي سوريا مثلاً لم تعد الحكومة السورية قادرة على ممارسة اختصاصاتها على جزء كبير من الإقليم السوري، بعد أن سقطت مساحات شاسعة تحت سيطرة العديد من الجماعات المسلحة كالجيش السوري الحر وقسد وتنظيم داعش، إذ تم تشكيل المجلس الوطني السوري في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بتحالف من مجموعات المعارضة، وكان الهدف منه هو إيجاد بديلٍ للحكومة السورية وأن يكون الوسيط الوحيد مع المجتمع الدولي. وفي ١١/١١/ ٢٠١٢ تم في العاصمة القطرية الدوحة الاعلانُ عن توحيد قوى المعارضة السورية تحت مسمى (الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وقد اعترفت كل من دول الخليج العربي وتركيا بهذا الإئتلاف كممثل شرعي للشعب السوري، كما اعترفت جامعة الدول العربية (باستثناء العراق ولبنان والجزائر) بهذا الإئتلاف بعد يوم واحد من الإعلان عن تشكيله[١]. وفي الثاني عشر من كانون الأول عام ٢٠١٢ وبعد ما يقارب عام ونصف على الاحداث الدموية، أعلن ميخائيل بوغدانوف نائب وزير خارجية روسيا إن نظام بشار الأسد قد بدأ يفقد سيطرته على سوريا شيئاً فشيئاً، وأضاف بوغدانوف (علينا أن نواجه الحقيقة المتمثلة في أن النظام والحكومة يفقدان السيطرة على البلاد أكثر فأكثر)[٢] هذا على الصعيد الداخلي، أما على صعيد التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، فقد قررت دول

(١) جامعة الدول العربية تعلن الاعتراف بالائتلاف السوري، ممثلا شرعيا، ينظر موقع قناة الجزيرة http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/1 تاريخ الزيارة ١٩/١/٢٠١٨.

(٢) موسكو: النظام السوري يفقد السيطرة على البلاد " اكثر فاكثر" مقال منشور على موقع صحيفة الرأي http://alrai.com/article/556903.html
تاريخ الزيارة ٢٠/٣/٢٠١٨.

مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٧ سحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء سورية المعتمدين لديها، وعزت دول المجلس، في بيان لها، هذا القرار، إلى(انتفاء الحاجة لبقاء سُفرائها في دمشق إثر رفض النظام السوري كل المحاولات الجادة وإجهاضه كافة الجهود العربية المخلصة لحل هذه الأزمة وحقن دماء الشعب السوري الشقيق)[١]. أما على صعيد جامعة الدول العربية فقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراره المرقم ٧٤٤٦ في ١٢ شباط ٢٠١٢ وتضمن القرار بعض الإجراءات ضد النظام السوري لعل من أهمها (وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية ودعوة كافة الدول الحريصة على أرواح الشعب السوري الى مواكبة الاجراءات العربية في هذا الشأن)[٢] ان كل ذلك يؤكد إن وضع الحكومة في سوريا لم يَعُد كما كان عليه قبل اندلاع الصراع فيها. أما عن وضع السلطة السياسية في ليبيا بعد اندلاع الثورة، فأن الوضع بات معقداً جداً، بعد سبع سنوات من الإطاحة بنظام القذافي ومقتلهِ على يد الثوار، ونحن في الربع الأول من عام ٢٠١٨ هناك ثلاث قوى سياسية رئيسية تسعى كل منها للهيمنة على مقاليد السلطة، تتمثل الأولى في حكومة الوفاق الوطني، وهي الحكومة المعترف بها دولياً، ويرأسها فايز السراج وهو ذو توجه قومي وطني، تشكلت حكومته في شباط/فبراير عام ٢٠١٦ بموجب اتفاق مدينة الصخيرات في المغرب المُوقّع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ والذي رعتهُ بريطانيا والدول الأوروبية، وتحوّل إلى اتفاق دولي رعتهُ الأمم المتحدة، وقبلَت به أمريكا بحكم الأمر الواقع، ووجد ما سُمّي بالمجلس الرئاسي الليبي الذي انبثقت عنه حكومة السراج. أما الثانية فهي حكومة طبرق، والتي انبثقت عن برلمان طبرق وهو البرلمان الأخير المنتخب في ليبيا، ومقرّها بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، ويترأسها عبد الله الثني، وقد اختار الثني الاستناد إلى قوة خليفة حفتر المدعومة من أمريكا، وبالرغم من أنّ

(١) دول الخليج تسحب سفرائها من دمشق وتطرد سفراء سوريا المعتمدين لديها . خبر منشور على موقع اصداء العرب https://www.assdae.com/11235 تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٥.

(٢) ينظر الفقرة ١/ث من قرار جامعة الدول العربية المرقم ٧٤٤٦ في ١٢ شباط ٢٠١٢ والذي تسلمه الأمين العام للأمم المتحدة ومن ثم قام بدوره بتقديمه الى مجلس الأمن الدولي بموجب المذكرة المرقم s/142/2012 في ٢٠١٢/٣/٨.

حكومة الثني دعمت حكومة الوفاق إلا أنّها عادت واتفقت مع حكومة الإنقاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تكون بديلاً عن حكومة الوفاق، أما الطرف الثالث في الصراع على السلطة في ليبيا فيتمثل بحكومة الإنقاذ، وهي حكومة سبقت حكومة الوفاق الوطني زمانياً، وقد انبثقت عن المؤتمر الوطني العام الليبي في آب/ ٢٠١٤، ومقرها في العاصمة طرابلس الغرب، ويترأسها خليفة الغويل، ورعتها بريطانيا والدول الأوروبية، إلاّ أنّها خسرت في الانتخابات، ولم تعد تحظى بأي اعتراف دولي(١). أما عن وضع السلطة في اليمن ففي ١١/ شباط / ٢٠١١ خرجت أولى المسيرات الاحتجاجية، للمطالبة بإسقاط نظام علي عبدالله صالح، وتسارعت الأحداث الى مظاهرات واشتباكات دموية وفي ٢٩/ حزيران من العام نفسه أصدر الجيش اليمني بياناً مؤيداً للثورة بعد مبادرات وتدخلات إقليمية ودولية، وفي ١١/ شباط /٢٠١٢/ تم انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً لليمن في انتخابات غير تنافسية، وفي مطلع عام ٢٠١٥ تمكن الحوثيون من الاستيلاء على مقاليد الحكم في العاصمة صنعاء، وأصدروا ما سمي بالإعلان الدستوري، بعدها بأيام تمكن الرئيس عبد ربه منصور من الهروب الى عدن وأعلن من هناك أنه مازال رئيسا لليمن، وفي ١٧/ اذار / ٢٠١٥ أعلنت السعودية عن إطلاقها لما سمي ب (عاصفة الحزم) لإعادة الشرعية (على حد وصف البيان السعودي)(٢). وبعد ثلاث سنوات على الحملة السعودية المدعومة من بعض دول الخليج، فهناك اكثر من كيان سياسي، وليس فقط حكومة عبدربه منصور، فهناك الآن المجلس الانتقالي الجنوبي والذي يمثل الجنوب والتيارات الجنوبية التي تطالب بدولة الجنوب المستقلة، وهناك حكومة الحوثيين في الشمال، وهناك كيانات سياسية مستقلة في حضرموت وأخرى في مأرب، ففي حضرموت تتواجد القاعدة، إذ أعلن عن إنشاء

(١) أبو حمزة الخطواني، خريطة القوى السياسية في ليبيا، مقال منشور في جريدة السياسة الاسبوعية، العدد الصادر في ٢٠١٨/٤/١٠ للمزيد ينظر الموقع:
http://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/2622
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/١٩.

(٢) احمد التيلاوي، تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي، منشورات المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ اب ٢٠١٧.

النخبة الحضرمية أو جيش حضرموت الذي يخوض حربه المستقلة ضد القاعدة، أما مأرب فتبدو منفصلة بعض الشيء عن الخارطة السياسية ويتحرك محافظ مأرب" سلطان العرادة باستقلال تام عن قرارات حكومة هادي بقراته وسلطاته، برغم الاعتراف به كجزء من الشرعية وهو سياسي وعسكري مخضرم، استطاع فرض الأمن في محافظة مأرب. لدرجة يُمكن فيها وصف مأرب بدولة مستقلة، تبدو الأكثر استقراراً ونجاحاً من أقرانها لحد الآن، لكنها ليست مقر الحكومة اليمنية، التي تتواجد احيانا في العاصمة المؤقتة "عدن"[(١)] وهكذا تتضح بصورة جلية النتائج الكارثية للثورة اليمنية على السلطة بوصفها عنصراً رئيساً من عناصر الدولة.

الخاتمة

النتائج والمقترحات:

في نهاية البحث لابد من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا اليها ومن ثم المقترحات التي نجدها مناسبة على وفق ما يأتي:

اولا: النتائج:

١. إن الشعوب التي تتعرض الى القهر والظلم والاضطهاد ساعية بالتأكيد الى نيل حرياتها واسترداد حقوقها من خلال إسقاط الأنظمة المستبدة والدكتاتورية .
٢. يقسم بعض الفقهاء الثورة الى أنواع منها السياسية والايدلوجية والثقافية والاقتصادية ..الخ.
٣. يرى البعض إن الثورة تمرُ بمراحل الأولى تتسم بالآمال الفوضوية ثم تتحول الى انقسام النخب وأخيراً هيمنة أحد الأشخاص على مقاليد الحكم والاستئثار بالسلطة.
٤. كان للثورة التي انطلقت من تونس عام ٢٠١٠ تأثيراً كبيراً على الأوضاع الداخلية لبعض الدول العربية إذ انتقلت الى كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا .وقد أُصطلِحَ على ما حصل في هذه البلدان بالربيع العربي.

---

(١) منى صفوان، تقرير صادم لمجلس خبراء مجلس الأمن عن اليمن، موقع مراقبون https://www.moragboonpress.net/art1902.htm
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/١٤.

٥. نجحت بعض هذه الثورات في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وقد استقرت الأوضاع الى حدٍ ما في تونس ومصر، غيرَ إنهما تحولتا (بعد سقوط الانظمة) الى اقتتال ونزاع داخلي ودموي في ليبيا واليمن، أما في سوريا لم تفلح الثورة في إسقاط نظام الحكم وتحولَ الأمرُ الى نزاع مسلح داخلي ودموي مهّد لتدخلات إقليمية ودولية.

٦. لم تأتِ ثورات الربيع العربي من فراغ بل هناك عوامل داخلية وخارجية أسهمت في حدوثها، منها السياسية ومنها الاقتصادية والاجتماعية ومنها السياسية ومنها الثقافية.

٧. كان لهذه الثورات نتائجاً وعواقب وخيمة فيما يتعلق بعناصر الدولة الثلاثة (الشعب، الإقليم، السلطة).

٨. دفعت ثورات الربيع العربي شعوب الدول التي حدثت فيها الى التخندق والتكتل وراء قومياتها وطوائفها وأعراقها فادى هذا الأمر الى تفتيت اللحمة الوطنية وضرب النسيج الاجتماعي في صميمه، وباتت كل فئة تحاول الاستئثار بالسلطة وإلغاء الآخر، ناهيك عن تسبب هذه الثورات في نزوح وتشريد وتهجير وهجرة الآلاف من ابناء هذه الشعوب داخليا وخارج الوطن .

٩. أدت ثورات الربيع العربي الى تقسيم اقاليم الدول الى مناطق نفوذ قبلية وعرقية وطائفية، وبالتأكيد إن استمرار هذه المسألة من شأنه أن يؤدي الى تجزئة هذه البلدان الى كانتونات ودويلات طوائف.

١٠. كان لثورات الربيع العربي أثراً بالغاً في عنصر الحكومة في الدول التي حصلت فيها، إذ لم تعد الحكومات في تلك الدول تفرض كامل هيمنتها وسيادتها على كل اقليم الدولة بل خرجت عن نطاق السيطرة مناطق ومدن شاسعة استأثرت بإدارتها جماعات مختلفة إما عن طريق القوة أو بوسائل أُخرى وبتدخلات إقليمية ودولية.

ثانيا :المقترحات :

١. قيام المجتمع الدولي متمثلاً بالدول والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة بواجبها الأخلاقي والقانوني تجاه البلدان التي حصلت فيها ثورات الربيع العربي وتقديم العون لشعوب هذه الدول للمساعدة في إعادة بناء الدول وفرض سيادة القانون والسير

في إجراءات العدالة الانتقالية ومراحلها تمهيداً لإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة تضمن وصول أنظمة ديمقراطية الى سدة الحكم .

٢. قيام جامعة الدول العربية بدور حيوي وكبير في البلدان محل البحث وتقديم المساعدات المالية والفنية والاقتصادية لتحسين الأوضاع المعيشية لشعوب هذه الدول .

٣. تشجيع ابناء الشعوب الذين هاجروا أو نزحوا من مناطق سكناهم على العودة الى أوطانهم وأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تحسين الأوضاع الأمنية والمعيشية والسياسية لهذه الدول.

٤. قيام الأطراف الإقليمية والدولية بالتوقف عن تأجيج الصراعات في هذه الدول والامتناع عن دعم أطراف على حساب اخرى، والكف عن التدخل في شؤون هذه الدول والعمل على ضرورة جمع الأطراف المتناحرة والمتنازعة للتفاوض والوصول الى تسويات عادلة تكفل وتضمن حقوق الجميع، وأن تكون تدخلات الأطراف الإقليمية والدولية بالقدر الذي يُساعد هذه الدول على تجاوز محنتها والعيش بأمن وسلام .

المصادر

أولا: الكتب باللغة العربية

أ. المعاجم اللغوية :

١. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ب،ت

ب. الكتب القانونية والسياسية

١. د. ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٣٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤

٢. د. ابراهيم عبدالعزيز شيحا، القانون الدستوري، تحليل النظام الدستوري المصري في ضوء المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣.

٣. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .

٤. جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للثوثيق العصري، القاهرة، ١٩٩٦ .

٥. د. حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٢ .

٦. د. خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، ابريل ٢٠١١ .

٧. د. ربيع نصر واخرون، الأزمة السورية، الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، ٢٠١٣.

٨. د. زين الدين شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٨٤، نيسان ٢٠١١ .

٩. د. شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي : قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٣.

١٠. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧.

١١. د. عبد الحي علي قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

١٢. د.عبد العزيز رمضان علي الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٣.

١٣. د. عبدالعليم محمد، الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية،ط١، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١.

١٤. د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية وأُسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤.

١٥. د. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .

١٦. د.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ١٩٧٩.

١٧. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٤.

١٨. د.عصام علي الدبس، القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

١٩. د. محمد عبدالرزاق الدليمي، الاعلام العربي، ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان،٢٠١١.

٢٠. د. محمد عبده امام، الوجيز في شرح القانون الدستوري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٢١. د. محمود حلمي، المبادئ الدستورية العامة، دار الثقافة والنشر، القاهرة ١٩٦٤ .

٢٢. د. نوري لطيف، القانون الدستوري، النظام الدستوري في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.

ثانيا : الكتب والمصادر المترجمة

١. جلبير الاشقر، الشرق الملتهب : الشرق الاوسط في المنظور الماركسي، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤ .

٢. دايفيد باتيل، و آخرون، الرواج والبرهنة، شرح أسباب الانتفاضات العربية، منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، تحرير مارك لينش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت ٢٠١٦.

٣. كرين برينتن، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلبي، مراجعة د. غازي بزو، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٩.

٤. يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، (ترجمة سمير كرم)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ثالثا: الكتب الأجنبية:

1. The Design and the Destruction of Socialism and the state: New York :Cambridge University press,1999,p43

رابعا: الرسائل الجامعية غيرالمنشورة:

١. محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين (دراسة مقارنة) للمواقع الاجتماعية والمواقع الالكترونية، العربية نموذجا، رسالة ماجستير غي منشورة الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٢.

خامسا: الدوريات:

١. د. أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١١ أكتوبر ٢٠١٧،

٢. د. فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٢٤)، ١٩٧٩ .

٣. محمد كنوش الشرعة، اشكاليات التحولات السياسية في اليمن، الفرص والتحديات، مجلة المنارة، المجلد ١٩ العدد ٤، ٢٠١٣.

سادساً: القرارات والوثائق الدولية:

١. قرار جامعة الدول العربية المرقم ٧٤٤٦ في ١٢ شباط ٢٠١٢والذي تسلمه الأمين العام للأمم المتحدة ومن ثم قام بدوره بتقديمه الى مجلس الأمن الدولي بموجب المذكرة المرقم s/142/2012 في ٢٠١٢/٣/٨.

سابعاً: الشبكة العالمية للمعلوماتية (الأنترنت)

١. أبو حمزة الخطواني، خريطة القوى السياسية في ليبيا، مقال منشور في جريدة السياسة الاسبوعية، العدد الصادر في ٢٠١٨/٤/١٠ للمزيد ينظر الموقع:
http://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/2622

٢. احمد التيلاوي، تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي، منشورات المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ اب ٢٠١٨.

٣. منى صفوان، تقرير صادم لمجلس خبراء مجلس الأمن عن اليمن، موقع مراقبون
https://www.moragboonpress.net/art1902.htm

٤. مهدي داريوس، علاء الدين ابو زينة، خطط اعادة رسم الشرق الأوسط، مشروع الشرق الأوسط الجديد:
.articiles157121www.alghad.com

٥. مجلة فورن بوليسي الامريكية .. الموقع الالكتروني:
/http://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring

٦. عادل الصفتي، الربيع العربي ماذا يعني، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على موقع قناة العربية:
.htm١٦٠٨٨٤/٠٥/٠٨/٢٠١١http://www.alarabiya.net/views/
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/١٦.

٧. صادق علي حسن، ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع:
http://www.bayancenter.org/2016/08/2391/#_ftn9
تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/٤.

٨. ماذا تعرف عن روج آفا، الموقع بعد سبع سنوات، كيف تبدو الخريطة العسكرية في سوريا:

https://www.syria.tv/content

٩. ليبيا خارطة القوى العسكرية، مقال منشور على الموقع:

http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/2/17

١٠. الخريطة العسكرية الجديدة تظهر سيطرة المشير حفتر:، مقال منشور على الانترنت على الصفحة:

https://www.eremnews.com/news/arab- world/924047

١١. منى صفوان، خارطة اليمن علامات التشظي.. وظهور الدويلات والجيوش، بحث منشور على الموقع:

https://www.raialyoum.com/index.php

١٢. جامعة الدول العربية تعلن الاعتراف بالإئتلاف السوري، ممثلا شرعيا، ينظر موقع قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/1

١٣. موسكو : النظام السوري يفقد السيطرة على البلاد " اكثر فاكثر" – . مقال منشور على موقع صحيفة الرأي

http://alrai.com/article/556903.html

١٤. دول الخليج تسحب سفرائها من دمشق وتطرد سفراء سوريا المعتمدين لديها. خبر منشور على موقع اصداء العرب:

https://www.assdae.com/11235

١٥. وفاء لطفي،الثورة والربيع العربي :اطلالة نظرية،بحث منشور على الموقع:

http.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf

١٦. جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي : رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية العدد ٤٠٦٨، في ٢٠١٣/٤/٢٠، للمزيد انظر الموقع:

.www.ahewar.org.355286

١٧. حلمي موسى، الانتفاضة الشعبية بين اشكال الكفاح وطرق النضال، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/118a0c3c-ac39-4dcb-9a8c-9270cf258e52

١٨. السيد عبد الحميد المشوادى، ما هي الثورة وما هي أسباب قيامها، مقال منشور على الرابط

http://www.shbabmis

١٩. ماذا تعرف عن روج آفا، الموقع:

http://www.orient-news.net/ar/news_show/89432

٢٠. عاطف السعداوي، الثورات الملونة في اسيا الوسطى، فشل النموذج الامريكي في التغيير، مركز الحضارة للدراسات الستراتيجية، منشور على الموقع:

www.hadaracenter.com